

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى.

التمييز ضده:

بتاريخ ٢٠١٣/١١/١١ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ في القضية رقم ٢٠١٣/٤٣٦
المتضمن عدم مسؤولية التمييز ضده عن جناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦
عقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسبب التالي:

- القرار المطعون فيه مشوب بعيب الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله، ذلك أن
جناية هناك العرض لا يلزمها قصداً خاصاً، وكفي فيها القصد العام الذي يقوم على
عنصري العلم والإرادة، وفي جناية هناك العرض موضوع هذه الدعوى تكفي
استطالة التمييز ضده إلى عورة المجني عليها لقيام هذه الجريمة.

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ تقدم التمييز ضده بلائحة جوابية، طُلب بنهايتها قبول اللائحة
الجوابية شكلاً، ورد التمييز شكلاً وموضوعاً وتصديق القرار التمييز.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/١١٢ تاريخ ٢٠١٣/٢/١١ قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن:

١- جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته مكررة ثلاث مرات.

٢- جنحة التهديد بحدود المادة ٣٥٠ عقوبات.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٤٣٦ حيث توصلت إلى الواقعة التالية:

إن المتهم هو والد المشتكية المولودة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٤ وفي مساء يوم ٢٠١٣/١/١٧ قام ابن المتهم المدعو بإخبار المتهم بأنه شاهد على الكمبيوتر الشخصي (اللاب توب) العائد للمشتكية صور ومقاطع فيديو مع أحد الشباب وبشكل غير طبيعي كونه حاضنها من الخلف ويضع يده على صدرها فقام المتهم بتهدئة ابنه وطلب منه ترك الموضوع ليعالجه هو شخصياً وعلى إثر ذلك قام المتهم بتنزيل الصور ومقاطع الفيديو من جهازها إلى

حاسوبه وفي اليوم التالي قام المتهم بأخذ لمكتبه بالشركة العائدة له وهناك طلب منها الحلف على القرآن بأنها لا تعرف أحداً من الشباب وإن أحداً لم يلمسها وعندما حلفت المشتكية على القرآن قام المتهم بفتح جهاز حاسوبه وعرض عليها الصور وسألها عن ذلك الشاب وعلاقتها به فأخبرته بأن ذلك الشاب يدعى وهو زميل لها بالدراسة إنه يحبها ويرغب بالزواج منها وعلى ضوء ذلك ونتيجة قيامها بالحلف على القرآن كاذبة فقد شك المتهم بما أخبرته به ابنته عندها حاول معها وطلب منها تأكيد بأن ذلك الشاب لم يعمل معها شيء وحلف لها يمين بأنه لن يعمل معها شيئاً إذا أخبرته بالحقيقة عندها فقط قالت حينئذ أنه قام بمص ثدييها وأنها قامت بمص قضيبه فعاد المتهم وطلب منها تأكيد بأنه لم يحصل بينهما سوى ما ذكرت فأكدت له حينئذ ذلك عندها طلب منها إنزال بنطلونها وكلسونها حتى يتأكد أنها ما زالت عذراء وعلى كرسي المكتب نزلت بنطلونها وكلسونها وشاهد المتهم منطقة فرجها عندها قال لها المتهم ومع إنك ما زلت بكرًا فإنه سيعمل على أخذها للطبيب الشرعي ثم طلب منها إخبار الجميع بأنها لا ترغب بالعودة للكلية حتى يظهر أمام الناس بأنها من لا يرغب بالعودة للكلية إلا أنه سيقوم بمنعها من الذهاب هناك ثم عاد المتهم وابنته للبيت وهناك أخبر والدتها بكل شيء سواء فيما يتعلق بالصور و/أو ما حصل بينه وبين المشتكية وناما في تلك الليلة على أساس أن يوم المتهم باصطحاب ابنته في اليوم التالي للطبيب الشرعي للتأكد من أنها لا تزال بكرًا إلا أن الجميع فوجئ في صباح اليوم التالي بقيام المشتكية بالهرب من المنزل وتبين بأنها ذهبت للشاهد وأخبرته بانكشاف أمرهما ومن ثم قامت بالذهاب لمنزل خالها الشاهد الذي قام بالاتصال بالمتهم وأخبره بأن الشاب يرغب بالزواج من الفتاة إلا أن المتهم رفض ذلك ثم طلب الشاهد أسامة من المتهم السماح ببقاء في منزله عدة أيام ووافق المتهم على ذلك إلا أن قامت بالخروج من منزل خالها باليوم التالي والتوجه لإدارة حماية الأسرة

-٤-

وهناك قامت المشتكية بالادعاء بأن والدها يقوم بالتحرش جنسياً بها والتحسيس عليها والإمساك بصدرها أكثر من مرة وتقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت المحكمة القانون على الواقعة التي خلصت إليها وقضت بما يلي:

١- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم
عن إحدى جنایات هتك العرض المسندة إليه لانتفاء القصد الجرمي.

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الجرائم التالية.

- جنایة هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة ثلاث مرات.

- جنحة التهديد بجنایة خلافاً للمادة (٣٥٠) من قانون العقوبات وذلك لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه.

لم يرتض مساعد نائب عام الجنایات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

وعن سبب التمييز الدائر حول تخطئة القرار المطعون فيه في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وبالنتيجة التي انتهى إليها.

فإن حكم الإدانة يصدر عن الاقتناع اليقيني بصحة ما ينتهي إليه من وقائع البينات وإن المفروض براءة المتهم حتى تتوافر الأدلة والحجج القطعية الثبوت التي تفيد الجرم واليقين بصحة الوقائع المنسوبة للمتهم، وإنه لا يشترط في أدلة النفي أن تقطع

بعدم وقوع الجريمة أو نسبتها إلى الفاعل، وإنما يكفي أن تثير الشك في ذهن المحكمة لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم.

وفي الحالة المعروضة فقد توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى إعلان عدم مسؤولية المتهم/ المميز ضده عن تهمة هناك العرض المسندة للمتهم وهي المتعلقة بالواقعة التي حدثت بمكتب المتهم في الشركة إلا أن تلك الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المشتكية ابنته/ باصطحابها إلى مكتبه بالشركة العائدة له بعد علمه أنها على علاقة مع أحد الشباب وعن وجود صور فوتوغرافية بأوضاع غير لائقة تجمعها معاً وفي المكتب وبعد مواجهة المتهم لابنته بالصور التي بحوزته وإقرارها بقيام صديقها المدعو بمص نديبها وقيامها بمص قضيبه، طلب المتهم منها خلع بنطلونها وكلسونها لغاية فحصها والتأكد من عدم قيام المدعو بممارسة الجنس معها وأنها لا زالت عذراء، فإن هذه الأقوال التي أتاها المتهم لا تشكل جرماً يعاقب عليه القانون، سيما وأن المشتكية ابنته قد ذكرت لدى المدعي العام بأنه طلب منها بأن تشلح بنطلونها وكلسونها هو لغاية تثبيت المتهم من عذريتها وفحصها وليس لغاية أخرى، هذه الأفعال التي أتاها المتهم لا تشكل جرماً يعاقب عليه القانون، وذلك لانتفاء القصد الجرمي لديه، مما يتعين إعلان عدم مسؤوليته عن هذا الجرم، فيكون ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى بالنسبة لهذه التهمة بإعلان عدم مسؤولية المتهم عنها في محله.

وبالنسبة لباقي الجرائم المسندة للمتهم والمتمثلة بثلاث جنایات هناك عرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته وجنحة التهديد بجناية خلافاً للمادة ٣٥٠ عقوبات.

فقد اعتمدت محكمة الجنايات الكبرى بإعلان براءة المتهم من تلك التهم على التناقض الوارد بشهادة المشتكية مع إفادتها الشرطية وشهادتها أمام المدعي، وقد أشارت المحكمة إلى تلك التناقضات، ولا حاجة لترديدها في هذا القرار، ورجوعها عن أقوالها الشرطية ولدى المدعي العام، وتصريحها بأن أقوالها لدى المحكمة هي الصحيحة واستناداً إلى ذلك تم إحالتها للمدعي للتحقيق معها بجرم شهادة الزور، حيث توصلت إلى استبعاد تلك الشهادة من عداد البينات، وباستبعادها لتلك الشهادة لم يبق أية بيئة تربط المتهم بتلك الجرائم لعدم قيام الدليل القانوني، مما يتعين براءته منها.

وحيث خلصت محكمة الجنايات الكبرى إلى ذلك فيكون قرارها واقعاً في محله ويتفق ووقائع الدعوى، والبيانات المقدمة فيها مما يتعين رد سبب التمييز.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ١ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٣٠/٤/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م